

ماكرون يرفض الإجابة على أسئلة بشأن وقف بيع الأسلحة للسعودية رغم دعوة ألمانيا دول الاتحاد الأوروبي لتعليق بيع الأسلحة للمملكة إلى حين الكشف عن ملابس مقتل خاشقجي



باريس/ عمر آيدن/ الأناضول: رفض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الثلاثاء، الإجابة على أسئلة بشأن وقف مبيعات الأسلحة للسعودية، رغم دعوة ألمانيا دول الاتحاد الأوروبي لتعليق بيع الأسلحة للمملكة إلى حين الكشف عن ملابس مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

ووجه صحفيون لماكرون خلال زيارة معرض الدفاع البحري (2018 EURONAVAL) المقام في العاصمة باريس، أسئلة عما إذا كانت فرنسا ستحذو حذو ألمانيا في وقف مبيعات الأسلحة للرياض. غير أن ماكرون رد بأنه ليس مجبرا على التعليق بشأن تصريحات تصدر من مسؤولين (دون ذكر تفاصيل). وقال: "سواء راق ذلك لكم أم لم يرق، فأنا أجدتني لا تحدها وسائل الإعلام.. أنا أتحدث الآن عن شيء آخر ولا علاقة لهذا (وقف بيع السلاح) بما نتحدث عنه، لن أجب على هذا السؤال". والاثنين، قالت المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، إن بلادها لن تصدر الأسلحة إلى السعودية دون الكشف عن ملابس مقتل خاشقجي.

وأضافت: "انظروا إلى ما حدث في القنصلية السعودية بإسطنبول كم هو أمر فظيع، أريد التأكيد على أنه ينبغي الكشف عن هذه الواقعة، ولن يتم تصدير الأسلحة إلى السعودية ما لم يتم الكشف عن ملابسها". وبعد 18 يوما على وقوع الجريمة، أقرت الرياض، فجر السبت الماضي، بمقتل خاشقجي، داخل قنصليتها في إسطنبول، لكنها قالت إن الأمر حدث جراء "شجار وتشابك بالأيدي"، وأعلنت توقيف 18 شخصا كلهم سعوديون للتحقيق معهم على ذمة القضية، فيما لم توضح المملكة مكان جثمان خاشقجي.

غير أن الرواية الرسمية السعودية تلك قوبلت بتشكيك واسع مع دول عربية ومنظمات حقوقية دولية، وتناقضت مع روايات سعودية غير رسمية، منها إعلان مسؤول سعودي، في تصريحات صحفية، أن "فريقا من 15 سعوديا، تم إرسالهم للقاء خاشقجي، في 2 أكتوبر، لتخديره وخطفه قبل أن يقتلوه بالخنق في شجار عندما قاوم".

وعلى خلفية الواقعة، ألقى العاهل السعودي مسؤولين بارزين من مناصبهم، بينهم نائب رئيس الاستخبارات أحمد عسيري، والمستشار بالديوان الملكي، سعود بن عبد القحطاني، وقرر تشكيل لجنة برئاسة ولي العهد محمد بن سلمان، لإعادة هيكلة الاستخبارات العامة.

والثلاثاء، أكد الرئيس رجب طيب أردوغان على وجود "أدلة قوية" لدى بلاده على أن جريمة قتل خاشقجي "عملية مديرتها وليست صدفة"، وأن "إلقاء تهمة قتل خاشقجي على عناصر أمنية لا يقنعنا نحن ولا الرأي العام العالمي".

وبينما اقترح الرئيس التركي محاكمة الـ18 شخصا الموقوفين في السعودية في إسطنبول، دعا إلى إجراء تحقيق دقيق في مقتل خاشقجي من قبل لجنة عادلة ومحيدة تماما ولا يشتبه في أي صلة لها بالجريمة.